الثورة الاربعاء 9 رجب 1433هـ 30 مايو 2012م العدد (17361)

المحاور الكبرى للبناء والإصلاح الدستوري في اليمن

الحلقة الأولى

د. عبدالوهاب عبدالقدوس الوشلي

> يأتي هذا البحث في محاولة لفتح الباب أمام كل شرائح المجتمع بصورتها الرسمية وغير الرسمية الحزبية والفردية ودعوتهم للمشاركة في وضع دستور جديد. من موقع المسئولية الوطنية والعلمية والأخلاقية فإنني أدعو الجميع بحزم وصرامة وبدون لين أو هوادة إلى المشاركة في وضع مقتضيات دستور دولة الحق والقانون في إطار الحريات التي يجب أن يضمنها الدستور للأفراد والهيئات وفي إثراء القوانين الإجرائية التي تضمن ممارسة هذه الحريات والتمتع بسائر الحقوق.

وأدعو كافة المؤسسات الدستورية الحالية وكذا الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني إلى الالتزام بمنهجية عقلانية تعتمد المبادرة والقوة الاقتراحية، والنظرة المستقبلية الكفيلة بضمان التنسيق اللازم بين السياسات المختلفة. «هذه الدعوة لها أهمية خاصة لتعبئة المواطنين، في نطاق سياسة المشاركة والقرب، باعتبارها الفضاء الأمثل لتجسيد السياسة الوطنية للمواطنة والبناء، وبلورة التشارك المثمر لكسب معركة تأسيس دولة الحق والقانون».

إن عملية البناء والاصلاح الدستوري، عملية وطنية خالصة يجب التأكيد على أنها تتم بأيد يمنية، حماية للسيادة الوطنية، وتأكيدا على أن الإصلاح بدعم خارجي هو إصلاح مغشوش حتى وإن تلون بدعاوى التحرير، إن عملية تنزيل مقتضيات الإصلاح تقتضي معادلة ومتوازنة بين حماية البلاد من أي تدخل أجنبي تحت أي طائلة، وبين حرية المواطن بالتأكيد على السير في خط الإصلاح الذي يحمي المواطن من الاستبداد الداخلي، ويؤمن عيشه الكريم، ويشركه في الاختيارات السياسية والاقتصادية والمجتمعية الكبرى، هذه المعادلة التي قوامها دوما تغليب مصالح المجتمع والوطن في الحرية والاستقلال والتحرير والكرامة.

كما أن تحرير النقاش في مثل هكذا قضايا مصيرية، من الضيق السياسي، إلى رحابة الفكر حيث الحجة والبرهان والحوار الهادئ، من شأنه أن يعيد الاعتبار للمعرفة في علاقتها بالسياسة وأن يعيد الاعتبار لقيمة الحوار والتواصل، ومن شأنه أن يعطينا أملا في مجتمع متناصت تتواصل قواه وتتكتل لخدمة بلدها ووفاء لمسيرة الإصلاح المجتمعي،تستحضر التحولات العالمية والإقليمية والمحلية، ومخاطر الهيمنة العالمية التي أصبحت تستهدف السيادة الوطنية، وتعمل على مضايقة كل إرادات مقاومة هذه الهيمنة، وتهدد بجدية اقتصادنا وثقافتنا ووحدتنا الترابية واجتماعنا السياسي، فحينما ترتقي السياسة كممارسة تكون مسبقاً ارتقت كتفكير فجعلت الإنسان مبدأها ومنتهاها، وحينما تسقط السياسة كممارسة يختفي الإنسان من حيثياتها فتصبح السلطة قوامة والسلطة لأجل ذلك تنتقض وتنتهي وتذوب في غمرة العمل السلطوي الذي ينقض ممارسوه أحدهم على الآخر، وعند ذلك تختفي السياسة بمفهومها السامي الفكري لتصبح سلطة عمياء لا رشيدة ولا مرشدة عندما يختفي عنصرها الأساس وهو- التعامل - بين طرفيها الحاكم والمحكوم ويختفي عنصر التعامل وهو الفكر وترتج الأرض من تحتها فتنتهي من الوجود. وهذا هو الفرق بين سياستين إحداهما قائمة على الفكر ثابتة بثبوته، وثانيهما قائمة على السلطة وحدها زائلة بزوالها.

- الدستور/ هو القانون الأسمى الذي ينشئ وينظم السلطات العامة في الدول ويحدد اختصاص كل سلطة وكيفية ممارستها لاختصاصها،كما يقرر حقوق والتزامات الأفراد وحرياتهم،كما أنه يقوم بتحديد البناء الاجتماعي والاقتصادي للدولة.

- الدستور شبه الكامل:- هو مجموعة من المبادئ والقواعد الأساسية التي تعتمد على دعم ارتباط المواطن بالدولة وفق أسس:- العدالة والمساواة. - المشاركة الديمقراطية. - أساس الحكم الذاتي.

أهمية البحث

■ تنبع أهمية هذا الموضوع الذي أكدت عليه المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية التي حددت محطة إعداد دستور جديد وفق حوار وطني شامل هي ثاني محطة بعد المحطة الأولى في إجراء الانتخابات الرئاسية المبكرة التي تمت بانتخاب الرئيس المشير عبده ربه منصور هادي بتاريخ21/2/2012م.

قيل منذ القدم : "إن العدل أساس الملك"، وأثبتت التجارب أن العدالة أساس الديمقراطية والاستقرار والتقدم، فإشكالية العلاقة بين الحرية والمساواة في الديمقراطية، تجد حلا لها في العدالة حيث تقترن الحرية بالمسؤولية والمساواة بتكافؤ الفرص، فيطمئن المواطن إلى حاضره وغده وينصرف إلى عمل ما فيه خيره وخير المجتمع".

كما أن العدالة الدستورية ركن أساسي في بناء الدولة الحديثة، فهي راعية التناسق في المنظومة القانونية، وضمانة الحقوق والحريات والانتظام العام ووحدة المجتمع. ولا غنى عن العدالة الدستورية خصوصا في المجتمعات التعددية، الآخذة بالازدياد بفعل العولمة وانفتاح المجتمعات بعضها على بعض، وتداخل المصالح وتفاعل الثقافات. فتدبير شؤون المجتمعات التعددية يتطلب صيغا نابعة من واقعها، كفيلة بصون حقوق وحريات المواطنين على شتى انتماءاتهم، ورعاية شؤونهم. والدستور هو أرقى مرجعية، وهو التعبير الجامع عما ارتضاه المواطنون كثمرة تجربة وخبرة، وأحياناً ثمرة معاناة مشتركة في النزاعات ومن ثم العودة إلى المواثيق، إن التشريع هو السبيل إلى بناء الديمقراطية، من خلال تحويل قيم الديمقراطية ومبادئها إلى قواعد، تحكم العلاقات بين المواطنين، وبينهم وبين السلطة، كما تحكم نهج ممارسة السلطة.

"إن ما توافر لليمن من صورة ديمقراطية مصغرة ينبغي تطويره ليشمل مختلف الأبعاد السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية في ظل ما نشهده من تحولات في منطقتنا العربية، يؤكد ضرورة تحقيق إصلاحات سياسية تضع الأنظمة في المسار الديمقراطي الصحيح. وهذه الإصلاحات أساسها الإصلاح الدستوري وضمان الحقوق والحريات وصحة التمثيل الشعبي وتحقيق العدالة والمساواة.

وأذكر هنا ما قاله "دانييل ويبستر" منذ قرن ونصف من الزمان «إننا قد نمضي في محيط لا نرى فيه أرضاً بل لا نبصر فيه الشمس أو النجوم غير أن لدينا خريطة وبوصلة ندرسها ونستشيرها ونطيعها وهذه الخريطة هي الدستور».

إن الدساتير التي يجب أن نكون جميعا أمناء عليها، هي نفحة روح الشعوب، التي تبث فيها أحلامها وآمالها، هاديها: العدل، ونبراسها الحق ،

وقاعدتها: قيم الجماعة وأسسها :الركينة، وغايتها: خير الإنسان وسعادته. هذه الدساتير لا يجوز أن تكون محض قواعد صماء، كدمى تتلاعب بها أيد غير أمينة، وإنما يجب أن تكون قلبا نابضا يضخ الخير والعدل للشعوب. يجب علينا ونحن نتعامل مع الأمانة الدستورية، أن نتذكر دوماً بتم طفل، دمعة ثكلى، عوز أب لمال يعالج به ابناً مريضاً. يجب علينا أن ندرك أن بين أيدينا أمانة أوكلنا الله تعالى إياها، لنكون بمشيئته يده التي تهب للناس العزة والكرامة، يده سبحانه التي تصون أمانة الإنسان الذي كرمه المولى عز وجل على سائر المخلوقات".

"إن التحديات التي تواجهنا، هي بالأساس تحديات ضد الظلم، بكل قبحه وفحشه، بكل ألوانه وأطيافه، الظلم الذي يهب إنساناً أكثر مما يحتاج ويمنع آخراً حد الكفاف، الظلم الذي يحرم قطاعات كاملة من شعوبنا من حق التعلم، الظلم الذي يفرق بين أبناء الوطن الواحد بسبب لون أو دين أو عرق أو جنس، الظلم الذي يحول دون مواطن وحقه في أن يحيا بعزة وكرامة كما خلقه المولى عز وجل. هذا الظلم هو تحدينا الأساسي، وإليه يتعين أن تتوجه معاولنا لهدمه.

- " تتشابه الأنظمة السياسية العربية في جوانب سياسية عديدة لعل من أهمها ما يتعلق بالدساتير، فالمتأمل في تلك الدساتير يجد أن أغلبها إن لم تكن جميعها قد تضمنت نصوصاً دستورية تؤكد على المساواة بين المواطنين، ومركزية الحقوق والحريات السياسية والمدنية في تلك الدول، مع الاختلاف في مرحلية تلك الدساتير التي أفرزتها وأثرت على سياق إنشاء تلك الدساتير والقضايا التي تضمنتها وكيفية التعامل مع تلك الدساتير من قبل القائمين على الحكم أو حتى من قبل المواطنين أصحاب الحقوق التي هدفت تلك الدساتير إلى وضع أسس وآليات دستورية ثابتة لا يمكن الخروج عنها إلا إذا ما طالب أولئك المواطنون بإصلاحات دستورية أو إصلاح بعض نصوصها المعززة للحقوق والحريات السياسية الداعمة للمشاركة السياسية الفاعلة، وهو ما دفع الشعوب في بعض الدول العربية للخروج في هبات ومظاهرات احتجاجية للمطالبة بالتغيير وإحداث الإصلاحات اللازمة والضرورية، ومن ثم إسقاط بعض الأنظمة، ومحاولة إسقاط أخرى.

ولا شك أن ما يحدث في اليمن، هو ولادة عسيرة لدولة مدنية موحدة ديمقراطية تنشد العدالة والحرية، وهذا تأتى لثورة شبابية مجتمعية شاملة، وأؤكد أن ساحات الحرية وميادين التغيير، التي أريقت عليها دماء زكية طاهرة لشباب الثورة المؤمن الحر، (وأزهقت أرواحهم بأيد آثمة)ستصبح مزاراً لكل عشاق الحرية والعدالة. وإذا كان روح الحرية قد انبعث في قلوب الشباب وكل الشعب بعده في مطلع العام2011 م في يمن الحكمة والإيمان فلم يبق إذن إلا أن يعمل كل منا جهده واجتهاده تأصيلا لتلك الروح وتوطيداً لها في الضمائر، وفي القلوب، وفي الأذهان لتتحقق نتائجها المرجوة.

"إن ممارسة السلطة في الدول القائمة على مجتمعات تعددية تقتضي الكثير من الانضباط والحكمة والدراية، بحيث لا تخرج هذه الممارسة عن نصوص الدستور وروحيته. من هنا تبرز أهمية وضع قواعد في الدستور كمرجعية تحول دون الشطط في التشريع وتقود إلى احترام الأسس التي قام عليها الدستور، القانون الأسمى في الدولة. فالخلل في التشريع قد يؤدي إلى زعزعة وحدة المجتمع وتقويض الدولة.

منهجية الدراسة

إن عملية البناء والإصلاح الدستوري في اليمن بعد الثورة الشبابية يتطلب المراجعة الشاملة للدستور (وليس المراجعة الجزئية أو التعديل الشكلي) أن نعيد النظر في وظائف الدولة من أساسها، وفي بنية النسق السياسي والمؤسساتي والمالي والديمقراطي في اليمن، وكذا في آليات وضع وتدبير وتنفيذ السياسات العمومية،وهذا الأمر يعتبر ذا أولوية على اعتبار أهمية دور المؤسسات الدستورية واختصاصاتها..

وعلى هذا الأساس يمكن الفصل منهجيا هنا بين محاور أساسية، محور متعلق بالقواعد والقيم الدستورية العامة ومحور بالمؤسسات الدستورية الغائبة في الدستور السابق والتنصيص على بناء مؤسسات دستورية جديدة، ومحور يسلط الضوء على إعادة هيكلة وإصلاح مؤسسات الدولة القائمة وفصل السلط، ومحور يهتم أساسا بالإطار السياسي والقانوني المرافق لعملية الإصلاح.

ولعله من نافلة القول التأكيد أن نسبية الوضع اليمني وتعقد مداخلاته عامة،تفرض بالضرورة توافر نظرة موضوعية منهاجية شاملة إلى كل جوانبه،فمن غير المجدي بتاتاً أن تعصر النظريات الجاهزة على جلد هذا البلد المثقل بهموم شتى،إذ لابد لمن يرغب في المساهمة الحقيقية في تجاوز مأزق الحاضر أن يستلهم كل تلك الهموم ،وهذه في واقع الحال مشكلة لا بد لنا جميعاً كمهتمين ومتخصصين أن ندركها تماماً.

ويعتبر تكرار الأزمات السياسية التي كادت تعصف باليمن في ظل دولة الوحدة وقيام الثورة الشعبية يعود في الأساس لهشاشة الأسس الدستورية والقانونية التي لا يمكن لأي فرد أو جماعة أو حزب أو لوبي التحايل عليها، وفي ظل هذا الوضع فقد تم ضرب إرادة الشعب اليمني بكامله شمالا وجنوباً عرض الحائط دونما اعتبار أو احترام لتطلعاته وطموحاته المشروعة وتم إحلال الأهواء والأمزجة الفردية واعتبار السلطة ملكية خاصة ومقدرات الشعب اليمني وسائل تسخير تلك الملكية. وبرغم وجود العديد من النصوص الدستورية التي تحرم تسخير المال العام والوظيفة العامة والإعلام الرسمي والجيش لمصلحة خاصة بحزب سياسي معين أو فرد أو جماعة، إلا أن هذه النصوص قد أفرغت من مضامينها واستخدمت كافة الانتهاكات القانونية والحزبية للسيطرة على مقاليد الحكم بصورة مستمرة. وعليه فإننا نرى وضع أسس دستورية وضمانات قانونية حقيقة تحد من التلاعب بالدستور ونصوصه مهما بلغت الاختلافات والظروف في صورة عقد اجتماعي جديد(دستور بصياغة جديدة). تأسيسا على أن العدالة الدستورية أساس العدالة، وشرط العدالة الدستورية أن يكون الدستور عادلا، وأن تأتي القوانين منسجمة معه، فعبثا نبحث عن العدالة في ظل دستور غير عادل، أو في ظل قانون لا يلتزم ضمانات العدالة والحقوق والحريات التي نص عليها الدستور. فالعدالة في الأحكام القضائية تتطلب دستورا عادلا وقانونا عادلا، وقاضيا نزيها متجرداً لا يخشى لومة لائم".

لقد أعادت ثورة 11 فبراير2011 م في اليمن إلى اليمانيين كرامتهم وأصبحوا محط أنظار العالم بإعجاب في سلوكياتهم الثورية السلمية بكل وعي وإيمان وأكدوا للعالم أنهم نموذج يحتذى به عندما قاموا بترك السلاح وسلمية الثورة التي انضم إليها وزراء وعسكريون وحزبيون في النظام والتف حولها القبائل والعسكر والحزبيون ورجالات السلطة والأكاديميون وكل فئات المجتمع في استشراف للمستقبل نجد هذا النظام قد سقط وتوارى، وسيكون مصير الحزب الحاكم هو الحل والإلغاء، كما حدث في مصر وتونس، وأن منتسبي الحزب الحاكم سيعيدون تنظيم أنفسهم في أحزاب جديدة، وبالتالي ستتغير الخارطة السياسية للأحزاب في اليمن عندما تتشكل أحزاب جديدة للشباب وسينظم العديد من المستقلين إلى هذه الأحزاب الجديدة التي تحمل رؤية للبناء والتجديد والتطوير من أجل يمن موحد آمن مستقر مزدهر.